■ لواء د./ أحمد يوسف عبد النبى
مستشار بقيادة أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا

مفهوم الأمن القومى العربى

(نشأة وتطور المفهوم – الأسس – المستويات – الركائز – الأبعاد)

مقدمة :

المتأمل لمفهوم الأمن القومى العربى لابد أن يأخذ فى الاعتبار ربط المفهوم بالمصالح وتشابكها مع الدول التى تشملها منظومة هذا الأمن القومى، ووضع حدود للسيادة القُطرية، وتحديد معايير الخطر الماثل والقادم، وتوظيف كيفية تحوّل القوى القُطرية للدول العربية إلى قدرات قومية، وتحديد الأجهزة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية والعلمية التى تتولى شئون الأمن القومى العربى، وكذلك تحديد الآليات العربية التى تُسهم فى تحقيق متطلباته.

نشأة وتطور مفهوم الأمن القومى العربى:

لم يُشِر «**ميثاق جامعة الدول العربية**» الذى وُضع عام ١٩٤٤م وأنشئت على أساسه الجامعة فى عام ١٩٤٥م إلى مصطلح «**الأمن**» وإن كان قد تحدث فى «**المادة السادسة**» منه عن مسألة «**الضمان الجماعى**» ضد أى عدوان يقع على أى دولة عضو فى الجامعة سواء من دولة خارجية أو دولة عضو فيها[١].

فى إطار «**معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى**» بين الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية والموقعة فى عام ١٩٥٠م، أشارت إلى التعاون فى مجال الدفاع، ولكنها لم تُشر إلى «**الأمن**» ونصَّت «**المادة الثانية**» منها على ما جاء فى ميثاق الجامعة وأطلق عليه «**الضمان الجماعى**» وتشكَّل مجلس الدفاع العربى المشترك لتوحيد الخطط والمساعى المشتركة فى حالة الخطر الداهم كالحرب.

وتُعد المرة الأولى التى استُخدم فيها مصطلح «**الأمن القومى العربى**» كانت فى وثيقة اقتصادية تحت عنوان "**إستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك**" التى تبنّتها «**قمة عمان**» فى عام ١٩٨٠م، وقد ورد مفهوم الأمن القومى العربى فى القسم الأول من تلك الوثيقة، حيث نص البند الخامس فى هذا القسم على أن «**الأمن القومى ضرورة مصيرية جديرة بكل الجهود والتضحيات اللازمة**»[٢].

استُخدم فى «**قمة القاهرة**» فى عام ١٩٩٦م مصطلح «**الأمن القومى العربى**» ثلاث مرات، «**أولاها**» فى مجال الحديث عن الارتباط بين الأمن القومى العربى الشامل فى مواجهة التحدِّيات التى تهدد سيادة الدول العربية ووحدة أراضيها ومواردها الطبيعية، و«**الثانية**» فى مجال الحديث عن الارتباط بين الأمن القومى العربى والأمن الوطنى لكل دولة عربية، أما المرة «**الثالثة**» فكانت فى سياق تأكيد القمة أن ضمان الأمن القومى العربى بمعناه الشامل هو أفضل سبيل للحفاظ على كيان الأمة العربية وحماية مصالحها، وقد استُخدم المفهوم بعد ذلك فى العديد من القمم العربية واختفى فى البعض منها[٣].

تعريف الأمن القومى العربى:

قامت لجنة الشئون الخارجية والسياسية والأمن القومى «**بالبرلمان العربى**» بصياغة تعريف للأمن

القومى العربى على أنه «قدرة الأمة العربية فى الدفاع عن نفسها وعن حقوقها، وصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، ومواجهة التحدِّيات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانات العربية فى المجالات كافة، وفى إطار وحدة عربية شاملة، آخذًا فى الاعتبار الاحتياجات الأمنية القُطرية لكل دولة بما يخدم مصالح الأمة العربية، ويضمن مستقبلاً آمنًا لأبنائها، وبما يُمَكِّنها من المساهمة فى بناء الحضارة الإنسانية[٤].

كما أكدت **لجنة الشئون الخارجية والسياسية والأمن القومى بالبرلمان العربى** أن مفهوم الأمن القومى العربى هو مفهوم دفاعى ووقائى، ينطلق من الإيمان بأن الأمة العربية جماعة أمنية واحدة ذات هوية واحدة، غايتها تحصين الوطن العربى تجاه العدوان والاحتلال بكل أشكاله، وحماية المواطن العربى من التهميش والإقصاء والفقر والأمية والمرض وضمان حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والمحافظة على حرياته الأساسية، والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والمعلوماتية، والتكنولوجية، وتحقيق الأمن الغذائى والمائى والبيئى، وحماية وحدة التراب الوطنى لكل دولة، كما يُشكّل الأمن القومى العربى العنصر الأساسى لحماية مصالح الأمة، ويتكامل مع الأمن القُطرى بما يخدم مصالح الأمة العربية فى حاضرها ومستقبلها.

مستويات الأمن القومى العربى:

١- الأمن القومى بالمعنى الوطنى:

يتمثل فى «**النظرية القُطرية**» التى ترتكز على أمن كل دولة عربية فى إطار حدودها السياسية الحالية وفى إطار التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمن هذا المستوى التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجى بما يكفُل تحقيق حياة مستقرة، ومع هذا فإنه متصل بدرجة أو بأخرى **بأمن الدول المجاورة مباشرة** وبالدول التى تليها وهكذا[٥].

٢- الأمن دون الإقليمى:

يتمثل فى الأمن المتعلق **بعدد محدود من الدول العربية** فى إطار الوطن العربى، كدول مجلس التعاون الخليجى، وهذا البُعد الأمنى خاص بمجموعة من الدول العربية المتجاورة والتى تُشكِّل باتصالها الجغرافى وتشابك اقتصادياتها وتجانسها الديمغرافى ركائز أساسية لتحقيق منطقة أمن مشتركة[٦].

٣- الأمن القومى بالمعنى الإقليمى:

هو الأمن المتعلق **بالنظرة القومية**، ويتمثَّل فى أمن كل الدول العربية، ومن ثَمَّ يُركِّز على المفهوم الشامل للأمن العربى فى إطار الوطن العربى ككل، ويفترض هذا المستوى أن هناك **اتفاقًا قوميًا على مصادر التهديد وإستراتيجية مواجهتها**، كما يفترض حتى فى ظروف التجزئة أن صانعى القرار والمواطنين على السواء يقدمون أولوية الترتيبات الأمنية القومية العليا على المستوى الإقليمى على ما عداها من ترتيبات[٧].

ركائز الأمن القومى العربى[٨]:

١- الوحدة الجغرافية للوطن العربى:

لا يوجد بين أقطار الوطن العربى على اتساعها وامتدادها القارِّى فى إفريقيا وآسيا عوائق تُحِدّ من سهولة المواصلات والاتصالات بينها.

٢- وحدة الحضارة العربية وأصالتها:

وتتمثل فى وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والمُثل العليا والعادات والتقاليد ومصادر التشريع، فوحدة الحضارة تخلق الشعور بالأمل فى مستقبل واحد.

٣- التكامل الإستراتيجى بين البلدان العربية:

كل موقع فى الأراضى العربية يُكمِّل المواقع الأخرى ويؤثر ويتأثر بها فى حالة السلم والحرب، وعلى سبيل المثال فمن يسيطر على «**قناة السويس**» يستطيع أن يسيطر على البحر الأحمر وخليج العقبة وبحر العرب والخليج العربى، ومن يسيطر على فلسطين يهدد قناة السويس وسائر دول المشرق العربى (هذا ما فعلته إسرائيل طوال حروبها مع العرب منذ عام ١٩٤٨م)، ومن يتمكن من احتلال «**ليبيا**» يستطيع أن يتقدم نحو المشرق العربى من بوابة مصر (هذا ما حاولت أن تفعله إيطاليا وألمانيا فى الحرب العالمية الثانية).

٤- التكامل الاقتصادى بين مصادر الثروات العربية المادية والبشرية:

وهذا التكامل يمثّل حجر أساس لتنمية عربية شاملة هى جوهر الأمن القومى العربى.

أبعاد الأمن القومى العربى:

١- البُعد الإستراتيجى:

موقع الوطن العربى الجغرافى الذى يتوسط العالم ويُشرف على بحار ومحيطات حيوية جعله يكتسب أهمية خاصة من الناحية الجيوستراتيجية، ومن ناحية التحكم فى حركة الملاحة العالمية، كما أن الترابط بين يابسته وبحاره جعل له مكانة جغرافية مهمة فى العالم ككل؛ مما يتطلب من دول الوطن العربى الاهتمام المستمر بتأمينه ضد الأطماع الخارجية التى تحيط به.

٢- البُعد السياسى:

يلعب البُعد السياسى بجانبيه **الداخلى والخارجى** دورًا كبيرًا فى تحقيق الأمن القومى العربى، ويتعلق الجانب **الداخلى** بالنظام السياسى والاستقرار الداخلى والمشاركة السياسية فى البلدان العربية، وأما الجانب **الخارجى** فإنه يتعلق بالسياسات البينية بين الدول العربية وبين الدول المجاورة لها والدول الكبرى، الأمر الذى يؤكد أن تحقيق الأمن القومى العربى يستوجب بالضرورة تفعيل المشاركة السياسية الداخلية فى الدول العربية لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلى، وتوحيد الرؤى العربية فى السياسات الخارجية تجاه القضايا والأزمات العربية والإقليمية والدولية لتحقيق مكانة عربية إقليمية ودولية تكون ركيزة لتحقيق الأمن القومى العربى فى بعده السياسى الخارجى.

٣- البُعد الاقتصادى:

يُشكّل البُعد الاقتصادى عنصرًا جوهريًا فى معادلة الأمن القومى العربى، إلا أنه وبالرغم من القدرات الاقتصادية والثروات الطبيعية الكبيرة والمتنوعة التى تمتلكها الدول العربية، والتى تؤهلها **لتشكيل تكتل اقتصادى عربى** ينافس التكتلات الاقتصادية والدولية، فمازالت طموحات تشكيل هذا التكتل الاقتصادى بعيدة عن التحقق، ومازالت آليات الاقتصاد العربى تعمل منفردة وتابعة للمصالح والأهداف الاقتصادية للدول والقوى الكبرى.

٤- البُعد العسكرى:

يتمثّل فى الأمن القومى العربى التقليدى لحماية الأمة العربية ضد أى تهديدات عسكرية، الأمر الذى يستوجب وجود **قوة عسكرية عربية مشتركة** قادرة على حماية الثروات والمكتسبات العربية من أطماع القوى الإقليمية، ومنع اختراق الأمن الوطنى للدول العربية، والحفاظ على المصالح الحيوية العربية والهوية والقيم والحضارة العربية.

٥- البُعد الاجتماعى:

تحقيق البُعد الاجتماعى للأمن القومى العربى يهدف إلى إشباع حاجات الأفراد المادية والروحية فى المجتمعات العربية لترسيخ مفهوم **الولاء والانتماء للهوية العربية**، وتنمية الشعور **بالاعتزاز والفخر بالحضارة والقيم العربية الأصيلة.**

٦- البُعد الثقافى:

يهدف البُعد الثقافى للأمن القومى العربى إلى حماية فكر الأمة العربية وعقيدتها وقيمها من أخطار الغزو الثقافى الخارجى والآثار السلبية لظاهرة العولمة، ويشير الواقع بدلالاته إلى أن العالم يشهد اليوم نزاعًا ثقافيًا تدفع به بعض الجماعات المتطرفة من الجنسيات المختلفة تحت مسمّى «**صراع الحضارات**»، و«**الإسلاموفوبيا**» وغيرهما من المسميات، وهو صراع يهدد الأمن والاستقرار العالمى، والأمن الوطنى للدول، والأمن القومى العربى، الأمر الذى يستوجب تفعيل سياسات وآليات ثقافية عربية لنشر ثقافة التسامح لتقليل الاحتقان الطائفى والسياسى والعرقى، وتشجيع ثقافة الاختلاف وتقبّل الآخر.

المراجع :

(١) إبراهيم محمد محسن، الصراع الدولى، مكتب القدس للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٣٨.
(٢) غادة محمد عامر وعبد الله النجار الحمادى، الحروب اللامتماثلة: حروب العصر التى تحسمها التكنولوجيا، الجزء الأول، منصة كتبنا، الإمارات العربية، ٢٠٢٢م، ص٥٧.
(٣) المرجع السابق، ص٥٨.
(٤) مصطفى عثمان إسماعيل، الأمن القومى العربى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٣٣.
(٥) عبد المنعم المشاط، الأمن القومى أبعاده ومتطلباته، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص٢٤.
(٦) سهيل الملاذى، الأمن القومى العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠١٣م، ص٧١.
(٧) المرجع السابق، ص٧٢،
(٨) أحمد يوسف محمد عبد النبى، السياسة المصرية والتوازن الإستراتيجى فى الشرق الأوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٢١م ، ص٧٨.